العدد (1874) السنة الثامنة - الثلاثاء (10) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

إنـــهـــاء مـــلـــفـــات الـــتـــدويـــل

صدرت عدة قرارات عن المجلس منذ عام ١٩٩٠ حول نزع الأسلحة الكيماوية والبايولوجية والصواريخ الباليستية وازالة القدرات النووية العراقية.
لقد تعاون العراق وايضا" انجز المطالب المذكورة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في تحطيم، أو ازالة، جميع الاسلحة البايولوجية والكيماوية والصواريخ والاسلحة الباليستية وكذلك كل ما يتعلق بالاسلحة النووية، او جعلها في حالة لاتنطوي على مخاطر . وقرر المجلس ان تلك الالتزامات قد حققها العراق. ولم تصدر، حتى الآن ، شهادة بأن العراق اصبح خاليا" من جميع الانشطة المحظورة وصيغة تسدل الستار على الماضي. أي ان الاجراءات بطيئة جدا" وعلى نحو غير مبرر. ويبدو أنه مازالت هناك اتفاقيات مطلوب من العراق التوقيع عليها حتى يغلق ملف نزع الاسلحة في العراق تماما" .
في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) القسم E تقرر دفع تعويضات الحرب . وبموجب القرار ٧٠٥ (١٩٩١) والمؤكد بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) يدفع العراق ٣٠٪ من مبيعات الصادرات النفطية ومنتجات النفط المسموح بها . وفي عام ٢٠٠٠ خفضت الى ٢٥٪ في القرار ١٣٣٠ . وبموجب الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) اصبحت ٥٪ تودع في صندوق التعويضات . وحسب القرار الأخير تبقى النسبة كما هي الى ان تقرر حكومة العراق ومجلس الحكم غير ذلك.

احمد ابريهي علي

الجزء الثاني

في الاجتماع السادس والخمسين في حزيران ٢٠٠٥ أكمل المجلس الحاكم مراجعة الطلبات المتسلمة بدءا" من تشكيل لجنة التعويضات عام ١٩٩١ ، حيث راجعت اللجنة ٢،٦ مليون طلبا" بقيمة ٣٥٢ مليار دولار . وبلغت الطلبات المحسومة ٥٢،٣ مليار دولار لحوالي ١،٥ مليون طلب أقرت لافراد وشركات وحكومات ومنظمات دولية ولحد نهاية نيسان ٢٠٠٩ دفع ٢٧،١ مليار دولار وبقي ٢٥،٢ مليار دولار .
وعند نهاية نيسان من عام ٢٠٠٩ أكمل العراق تعويض كافة الاشخاص والشركات والحكومات الاجنبية . والمبالغ المتبقية حصرا" للكويت منها ٢٤ مليار دولار تعويضات النفط المحروق وبنايات حكومية للوزارات و ١،٢ مليار دولار لاضرار البيئة . والمبلغ الاخير تقرر ادراجه ضمن برنامج المتابعة البيئية الذي انشأ بقرار لجنة التعويضات رقم ٢٥٨ عام ٢٠٠٥ تقدر تكاليفه بمبلغ ٤،٣ مليار دولار تدفع من التعويضات الحربية ، وتتحمل التكاليف الادارية للبرنامج ايران والاردن والكويت والسعودية العربية .
في الجلسة (٦٤) نظر المجلس في طلب الحكومة العراقية تخفيض نسبة الـ ٥٪ ولكن الطلب رفض لان برنامج متابعة التخصيصات للمعالجات البيئية سوف يتأثر بسبب نقص الموارد عند تخفيض النسبة .
ثم أكدت الحكومة العراقية طلبها تخفيض النسبة المخصصة للتعويضات في آذار ٢٠٠٩ الى ١٪ في حالة عدم الغائها ، برسالة تعترف فيها ايضا" بأن التعويضات التزام عليها وهي تسعى لانهاء الموضوع بالسبل الملائمة . وهو موقف العراق لحد الآن كما تفهمه سكرتارية الامم المتحدة . ولكن الكويت بقيت ايضا" مصرة على عدم تخفيض النسبة . والاهم والضروري فصل التعويضات عن مورد النفط وهو المطلب الذي اهملته الجهات الرسمية العراقية مع الاسف الشديد .
ويقتضي المنطق ان مجلس الامن الذي فرض التعويضات على العراق تحت الفصل السابع يلغيها ايضا" لانتفاء الاسباب السياسية لاستمرارها . لان التعويضات هي اصلا" عقوبات تفرض على الخاسر في الحرب كما حدث مع المانيا في الحرب العالمية الاولى . ولكن العالم تخلى عن هذا الاسلوب منذ الحرب العالمية الثانية .
انجزت لجنة من الامم المتحدة ترسيم الحدود بين العراق والكويت واعتمده قرار مجلس الامن ٨٣٣ في ١٩٩٣ ، ونصبت ركائز بعدد ١٠٦ . وكلف الامين العام للامم المتحدة بوضع آلية لصيانة الركائز بموجب تلك القرارات وحتى آذار عام ٢٠٠٣ كانت الادامة من مهمة بعثة المراقبة على الحدود التابعة للامم المتحدة . وفيما بعد احيلت الى عمليات حفظ السلام ضمن مشروع ادامة الحدود . وفي شباط من عام ٢٠٠٦ ارسلت الامم المتحدة بعثة لتقييم وضع الحدود بين العراق والكويت ، قدمت تقريرها الى ممثلي الدولتين مع توصيات تؤخذ في المراحل اللاحقة لمشروع الادامة .
وقد وجدت اللجنة ان ابنية ، ما بين الركائز في منطقة ام قصر ، تجب ازالتها واعادة تسكين شاغليها .
في الفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩١) عين منسق لمسائل اعادة الممتلكات الكويتية والمفقودين وما زالت الكويت تطالب العراق بالكشف عن مصير ٦٠٥ من مواطنيها تم التعرف على ٢٣٦ منهم . وطلب وزير الخارجية العراقي انهاء مهمة المنسق المكلف من الامم المتحدة حول هذه المسألة لان العراق بذل كل مساعيه للكشف عن الاشخاص الذين اختفوا بعد الحرب ولم يعثر على اثر . لكن الكويت رفضت ، فطلب الامين العام فترة اضافية حتى منتصف ٢٠١٠ لتعزيز الثقة بين البلدين .
لقد انشأ مجلس الامن صندوق تنمية العراق DFI في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ آنف الذكر، الذي تنفق موارده على الاحتياجات الإنسانية وإعادة البناء ونزع السلاح والخدمات العامة.
وقد مدد العمل به في القرار ١٥٤٦ في ٨ حزيران ٢٠٠٤ و ١٦٣٧ في ٢٠٠٥ والقرارات اللاحقة وحتى نهاية٢٠١٠.
وتوضع في الصندوق ايرادات النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي وتتمتع بالحماية من الإجراءات القضائية المقامة عليها. ويتسلم صندوق التنمية العراقي DFI ٩٥ ٪ من إيرادات النفط الداخلة في حساب تسلم الموارد النفطية و تذهب ٥٪ إلى صندوق تعويضات الحرب . وفتح حساب تسلم الموارد النفطية في الاحتياطي الفدرالي بنيويورك وكذلك حسابات الصندوق العراقي للتنمية . علما" ان القرار ١٤٨٣ الذي استحدث آلية الصندوق DFI لا يشترط فتح حسابات في مكان بعينه . وكان يفترض ان تفتح له حسابات في بنوك مركزية لدول اخرى لكن ذلك لم يحدث . والصندوق يخضع لاشراف المجلس الدولي للمشورة والمراقبة IAMB ويعين مراقب حسابات محايد لتدقيق الاموال والتصرف بها . وتحول الى الصندوق الموجودات المالية المجمدة سابقا" في جميع الدول وكذلك الارصدة المحولة من برنامج النفط مقابل الغذاء . وقرر مجلس الامن ان الحماية لاتنطبق على الاحكام التي اكتسبت الدرجة القطعية بشأن الالتزامات التعاقدية التي دخل بها العراق بعد ٣٠ حزيران ٢٠٠٤.
وقد طلب المجلس من الحكومة العراقية منذ سنة ٢٠٠٦ انشاء هيئة عراقية تتولى المراقبة بديلا" عن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بعد انتهاء ولايته، وقد شكلت الحكومة العراقية الهيئة، لكن مجلس المشورة والمراقبة مرتبط اصلا" بالصندوق العراقي للتنمية، ولذلك فأن تسمية لجنة تتولى مهامه بعد حل الصندوق تعني استمرار الوضع الاستثنائي يفترض ان العراق لديه نظام للادارة المالية العامة وموازنة تعد من مجلس الوزراء ، وتشرع من مجلس النواب ، ولديه ترتيبات متكاملة للرقابة على التصرف بالموارد مثل اية دولة اخرى وهو ليس بحاجة لاستحداث جهاز اضافي وبتوصية دولية .
ويبقى صندوق التعويضات وكيف يمول بعد انهاء آلية العمل بالصندوق العراقي للتنمية ، ولعل من الضروري فصل التعويضات عن موارد النفط وهو ما ينسجم مع مصالح جميع الاطراف . ولكن حماية موارد النفط من الملاحقات القضائية تبقى غاية في الاهمية بل حماية جميع اموال العراق من الاجراءات القضائية عن المديونية لما قبل ٢٠٠٤ . خاصة وان العراق بذل جهده لانهاء ملفاتها حسب معايير الاتفاق الجماعي مع دول نادي باريس ، والتي لازالت بعض الدول العربية لا ترتضيها لإعادة هيكلة الديون مما أخر عودة العراق الى الوضع الطبيعي لما للعلاقات المالية الدولية من أهمية حاسمة في الحياة الاقتصادية للعراق والمكانة السياسية للدولة. وهنا لا بد لمجلس الأمن ان يتحمل مسؤولياته وتحت الفصل السابع لإنهاء ملف المديونية فلا يعقل ان يعامل العراق لوحده تحت الفصل السابع في جميع النزاعات والقضايا المعلقة ، وليس من العدالة ان تترك مختلف دول العالم تستضعف العراق وتبتزه في مطالبات لا علاقة لها أصلا" بحرب الكويت، وهذه السياسة لا تساعد، قطعا"، على ضمان السلام المستدام وأمن المنطقة. ان تعريض أموال العراق الى تهديد مستمر من مطالبات مبالغ بها أصلا" على أساس انتهاك لحقوق الإنسان وإرهاب ، تعرض له الأجانب قبل عام ٢٠٠٣ واجباره على الاستجابة لها ، هو تعنت لاعقلاني تجاه الشعب العراقي .
في القرار ٧٠٦ في ١٥ آب ١٩٩١ وافق مجلس الامن على تصدير نفط عراقي لاستيراد الاحتياجات الانسانية الى جانب الغذاء والدواء على ان يخصص جزء من الايراد الى صندوق تعويضات الحرب آنف الذكر مع تغطية نفقات الامم المتحدة لادارة العملية ومصاريف لجان التفتيش ولم توافق حكومة العراق على تصدير النفط بشروط مجلس الامن في حينه وتدهورت مستويات المعيشة لعدم كفاية مصادر التمويل . ولذلك اضطر مجلس الامن في عام ١٩٩٥ الى أصدار قراره ٩٨٦ الذي اسس لبرنامج النفط مقابل الغذاء . وتوضع ايرادات التصدير في حساب وصاية لدى مصرف BNB Paribas . واسهم البرنامج فعلا" بفك الحصار جزئيا" . وحتى ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٣ كانت السلع الداخلة للعراق بقيمة ٢٦ مليار دولار ومجموع ايرادات البرنامج ٦٢ مليار دولار.
وبعد استبعاد مبالغ التعويضات الحربية والمبالغ التقديرية لتكاليف الادارة الدولية للبرنامج ولجان التفتيش فمن المفروض ان تبقى حوالي ١٩ مليار دولار في حساب البرنامج وكانت فعلا" قريبة من هذا التقدير عند التغيير في نيسان ٢٠٠٣ . واعيد منها ١٠،٤ مليار دولار الى الصندوق العراقي للتنمية .
وكانت التخصيصات من الحساب آنف الذكر كما يلي :
٥٩٪ الاحتياجات الانسانية من السلع والخدمات للوسط والجنوب .
١٣٪ لمحافظات كردستان الثلاث .
٢،٢ ٪ للتكاليف الادارية للامم المتحدة .
٠،٨٪ تكاليف التفتيش على الاسلحة المحظورة .
وفي السنوات الاخيرة قبل ٢٠٠٣/٤/٩ سمح مجلس الامن للعراق تصدير الكمية التي يريد . ان رفع السقف الذي كان مفروضا" ربما لزيادة التعويضات للكويت وتهيئة تمويل كاف لدوائر الامم المتحدة ذات العلاقة ولجان التفتيش و / أو تبلورت سياسة اخرى بهدف رفع الحصار الاقتصادي عن العراق مع عدم السماح بالتنمية .
كانت لجنة التفتيش عن الاسلحة UNMOVIC ومنظمة الطاقة الذرية تدقق في احتمال الاستخدام المزدوج للمستوردات وعند الشك يحال الطلب الى لجنة المقاطعة في مجلس الامن . وتدفع المبالغ عند تأييد دخول السلع الى العراق من قبل شركة استأجرت لهذا الغرض وهي كوتكنا Cotecna السويسرية التي تعاقد معها مجلس الامن للتأكد من مطابقة مواصفات السلع للعقد المجاز من الامم المتحدة .
كان العراق حرا" في اختيار من يشتري النفط ولذلك يبحث عمن لديه الاستعداد للتعاقد على سعر ادنى من السوق للانتفاع من الفرق . ولكن تلك الفرصة تضاءلت بعد ايلول ٢٠٠١ عندما اعتمدت الامم المتحدة التسعير اللاحق للسوق .
طلب في القرار ١٤٨٣ عام ٢٠٠٣ من الامين العام انهاء البرنامج وتسليم عملياته والوثائق ذات العلاقة الى سلطة الائتلاف المؤقتة في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٣ . ولكن مع ذلك وبالرغم من القرار ، فأن عقودا" بعدد ٣٠٠٩ وبقيمة ٨ مليار دولار عدت ضرورية لاعادة البناء والاحتياجات الانسانية واستمر تنفيذها . وبذلك احتفظت الأمم المتحدة بأدارة الاعتمادات لتنفيذ تلك العقود، واصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة شهادات التسلم اعتمادا" على موظفين انتدبتهم من البنك المركزي. وانتقلت هذه المهمة ، فيما بعد، الى الحكومة المؤقتة بموجب قرار مجلس الامن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) ومن ثم الى الحكومة الدائمة . واشتكت الامم المتحدة من تأخير عمليات الدفع لعدم وصول تأكيدات التسلم في الوقت المطلوب . ولكن المبالغ استنزفت استنادا" الى اوراق تبين تسلم الجانب العراقي للشحنات . وهي وان استوفت الشروط الشكلية لكن من الصعب تأكيد مطابقتها للواقع بالكامل.
وبعد ذلك بذلت جهود لتقليل الاعتمادات وذلك بأستبعاد غير الفعالة منها واغلب التي لم يبدأ تنفيذها . ومازالت توجد مبالغ محتجزة في حساب الوصاية لدى مصرف BNP Paribas لمواجهة المطالبات غير المتوقعة ، ومبالغ للتجهيزات التي لم يؤكد العراق تسلمها وتخصيصات أخرى.
ووفق احدث البيانات بقي ٦٣ اعتمادا" بمبالغ محتجزة بما مجموعه ٧٠٠ مليون دولار .
ولم يغلق البرنامج لحد الآن . ولكن توقفت عمليات الاستيراد عليه والاعتمادات المذكورة لازالت قائمة في انتظار وصول التأييدات من الدوائر العراقية لاطلاق المبالغ .
لقد واجه انهاء البرنامج صعوبات ناشئة عن تشبث الدوائر المستفيدة في العراق باستمرار الدفع على الاعتمادات المفتوحة سابقا" ، اضافة على الدائرة المعنية في الامم المتحدة ، واغلب الوثائق قد تعرضت للحرق وعمليات التخريب بحيث يصعب التكهن بحجم الخروقات عند تنفيذ البرنامج بعد عام ٢٠٠٣ . وذلك اضافة الى المشاكل واوجه الفساد التي اثيرت حول مجريات التنفيذ لما قبل عام ٢٠٠٣ وهي متشعبة ومعقدة في وسائلها مع تورط اطراف دولية فيها . لم يحظ البرنامج بالاشراف المسؤول والعناية الرقابية الكافية من السلطات الحكومية المعنية ومجلس النواب ، فيما بعد ، والجهات الاخرى التي أوكلت اليها الامانة . ان برنامج النفط مقابل الغذاء هو سجل ادانة للامم المتحدة والادارة العراقية قبل عام ٢٠٠٣ وبعدها وكذلك سلطة الائتلاف المؤقتة التي ارتكبت اخطاءا" قاتلة .
أنشأ مجلس الامن لجنة حسب القرار١٥١٨ (٢٠٠٣) الذي أكد ما جاء في القرار ١٤٨٣ لتجميد ونقل الاموال العامة التي كانت بحوزة جهات مرتبطة بالنظام السابق . وكلفت اللجنة بتشخيص الافراد والكيانات التي تنطبق قرارات التجميد على الاموال التي بحوزتها ونقلها الى الصندوق العراقي للتنمية . و يشمل التجميد والنقل الاموال والموجودات المالية والموارد الاقتصادية التي نقلت من العراق من قبل اشخاص وكيانات ذات ارتباط بالنظام السابق ، بما في ذلك اشخاص السلطة العليا وافراد عوائلهم وذوي قرابتهم والعاملين نيابة عنهم . و ايضا" ، اموال الحكومة السابقة وجميع الكيانات والشركات والوكالات المرتبطة بها والمقيمة خارج العراق . و لم تجتمع اللجنة منذ نهاية عام ٢٠٠٥ ولكنها تتلقى معلومات لادراج او حذف اشخاص وشركات من قائمة الجهات المشمولة بالتجميد والنقل . كان النجاح في هذا الخط محدودا" ، ويبدو ان الاهتمام بأستعادة الاموال قد تضاءل ، ولا استبعد ان المزاج السياسي لمجلس الامن قد تغير وكذلك الولايات المتحدة الامريكية ، كما ان ضعف الحكومة وعدم جدية الكادر المتقدم للدولة ، وتواطؤ حكومات ومؤسسات عربية واجنبية مع حائزي تلك الاموال، حقدا" على الوضع الجديد في العراق، اسهمت في ضياعها . ان تلك الاموال للدولة العراقية اديرت قبل عام ٢٠٠٣ من خلال اشخاص وكيانات برقابة سرية مشددة للتحايل على الحصار، وعندما انهارت الحكومة تقطعت خيوط الاتصال وافلت عديمو الضمائر بأموال الشعب العراقي .
آخر قرار اتخذه مجلس الامن حول الشأن العراقي كان ١٩٠٥ نهاية (٢٠٠٩) الذي مدد الترتيبات التي انشأها القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) حتى نهاية ٢٠١٠ .
وقد اشاد مجلس الامن بالتطورات التي حققها العراق ، وان وضعه الآن يختلف جذريا" عما كان عليه وقت اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) . واعترف باهمية وصول العراق الى مكانة مكافئة للتي كان عليها قبل الحصار . منذ غزو الكويت عام ١٩٩٠ عانى الشعب العراقي ويلات حربين مع آثارهما التدميرية المعروفة انسانيا" وماديا" وما بينهما من حصار امتدت اثاره لحد الآن . وبالرغم من الاحداث الجسام لما بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ، والانقطاع جذريا" عن نقطة البدء التي انشأت التدويل والحصار، لم تشعر دول المنطقة والعالم بأن أمن واستقرار العراق ورخائه الاقتصادي وعودته الى الوضع الطبيعي مما يستحق الاولوية . ومن الواجب والضروري اخلاقيا" الضغط بأتجاه ازالة العقبات في طريق الاستقلال الناجز والسيادة التامة والتي تتجلى ، بلا ادنى شك ، في حكومة قوية ومهابة في بلدها والعالم وتمتلك الحد الادنى من القدرة على الردع المطلوب لامن شعبها وحماية امواله . وفي تقريره الاخير منتصف ٢٠٠٩ يقول الامين العام للامم المتحدة " يسعدني أن اشير الى التقدم الذي انجزته حكومتا العراق والكويت نحو حل لبعض المسائل ... " ، وهذا يعني ان جميع المشاكل لازالت قائمة بعد عشرين سنة وهذه كارثة في العلاقات الدولية وضعت الشعب العراقي في محنة حقيقية . ويستطرد السيد الامين العام " انها مسؤولية الدولتين الجارتين وعليهما ان يعملا سوية لحل بقية المشاكل المعلقة " . وهل من المعقول والانصاف بعد الحربين والحصار وكل تلك القرارات ان يطلب من الدولتين الجارتين حل مشكلاتهما بالعمل سوية . ام كان على مجلس الامن الدولي انهاء المشاكل ، بنفس القوة التي اخرج بها العراق من الكويت ، وان تتعامل الاطراف الاخرى بذات الادوات التي فرض بها الحصار على العراق .
ان ربط حل مشكلة المديونية للدول العربية بالعهد الدولي والحوار الاقليمي اضعف الموقف العراقي بدون مبررات عادلة . مديونية العراق للدول العربية ينبغي حلها حسب معايير الاتفاق الجماعي مع دول نادي باريس . رغم ان لها نشأة مختلفة فقد ارتبطت بتحالف لمساندة العراق في الحرب على ايران ، لتمويل تجهيزات عسكرية في حينه . ان الكثير من الناشطين في العالم وصفوا الديون على العراق بأنها فاسدة odious ولكن العراق اراد ان يفتح صفحة جديدة مع العالم . والمعلوم ان العراق لم يكن من البلدان المدينة حتى عام ١٩٨٣ ، بعد نفاد احتياطياته الدولية وانخفاض انتاج وتصدير النفط وتزايد تكاليف الحرب ، والامانة المهنية تقتضي لوم الجهات العراقية والدولية على الابطاء والتأجيل، فهذه اول مرة في العالم تفرض شروط سياسية صريحة لحل مشاكل المديونية وعلى دولة مقيدة بالكثير من التوافقات المستحيلة.
ان العراق لا يستطيع التعهد لدول الجوار والمنطقة والعالم بأكثر من السلام والتعاون من اجل الرخاء . وهو يرفض قطعا" التمييز بين الشعوب والدول على اسس عنصرية وطائفية. ومن المستحيل ان يكرر حربا" اخرى كالتي خاضها مع ايران ، لانه سوف يجتث بقايا الثقافة التي قادت اليها ولم يعد ممكنا استدراج الشعب العراقي للمفاضلة بين تركي سني وفارسي شيعي وشقيق كبير وآخر صغير. ان ارض العراق وطن لشعبه، ولا يوجد في العالم شعب آخر لهذا الوطن، وان مصلحة الجميع تقتضي احترام حق الشعب العراقي بالوجود الكامل والحي في دولة مستقلة حرة تامة السيادة اسوة بالدول الاخرى . لقد اسهم الموقف العربي، منذ عام ١٩٩٠ وحتى سقوط النظام السابق، في نيسان ٢٠٠٣ ، في تفاقم ازمة العراق. اذ تجاهل التدهور الكبير الذي عاشه المجتمع العراقي في كافة مناحي الحياة ، وسحق القيم ومختلف اشكال القمع والاسراف في القتل الفردي والجماعي وعذاب الخوف المقيم ، ومذلة الفقر والبطالة، وانهيار البناء التحتي الاقتصادي والخدمي .
وبعد عام ٢٠٠٣ التزمت اغلب دول المنطقة الصمت عن مسلسل التخريب والمذابح الجماعية . وقدمت العديد من المؤسسات ، مساندة سياسية واضحة للحرب الطائفية المكشوفة بحجة دعم المقاومة، حتى اسقطت المفهوم وشوهت قيم النضال من اجل الحرية والاستقلال. وكانت النتيجة العداوة وانتهاك الحرمات وتمزيق شمل العائلة العراقية. ان القتل الذي لايتوقف واشلاء الابرياء في بحيرات الدم التي تعرضها الفضائيات امام العالم بأسره، والثكالى والارامل والايتام، بالملايين من هذا الشعب المنكوب، لا تستطيع دول العالم الكبرى والمنطقة والجوار المباشر تبرئة ساحتهم منها. ان المساعي الجادة لترصين الوضع السياسي والامني على النطاق العربي، لابد ان تنطلق من الاعتراف التام والنهائي بالدول القائمة الآن، ومنها العراق، والاحترام العميق للارادة السياسية والكرامة الوطنية لشعوبها وثقافاتها والكف عن اختراق كيانها الوطني. ان دول العالم مطالبة بأعادة العراق الى الوضع الطبيعي في المجتمع الدولي، وانهاء الملفات العالقة مع الكويت، وقبول الحلول المنصفة للمديونية والتعويضات. ونقطة البدء الصحيحة ادانة ورفض التعامل القوضوي مع الشأن العراقي، والاعتراف التام بحكومته وممارستها لسيادة الدولة، وانها الممثل الشرعي والوحيد للعراق في علاقاته الدولية وحقوقه والتزاماته. ومن الواجب على قادة السياسة في بلادنا مقاومة آليات التدويل في دوائر الدولة العراقية والاحزاب السياسية بنزاهة وشرف وتعزيز قيم الاستقلال ووحدة العراق

■ نائب محافظ البنك المركزي العراقي